تعليق على بحث مختار محمد متولي:

التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي

جدة: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول- المجلد الأول
صيف ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ص ١-٣٣.

تعليق : محمد حامد عبدالله

بدأ الكاتب مقاله باستعراض النظرية الكينزية للعمالة ثم أعقبها باستعراض لأحكام الشريعة الإسلامية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي وأهمها الزكاة والتي أوضح أثرها على دالة الاستهلاك الأمر الذي نود أن نتوقف عنده لإبداء الرأي في بعض العوامل التي حددها الأستاذ متولي وأثرها على النتيجة التي توصل إليها.

عمومًا فإنه طالما أن الزكاة يدفعها أناس لآخرين في نفس المجتمع فإن أثرها على الدخل القومي بصورة عامة يساوي صفرًا وذلك لأن المبالغ التي يدفعها من تجب عليه الزكاة تساوي المبالغ التي يستلمها مستحقو الزكاة في داخل نفس المجتمع مما يجعل الدخل القومي كما هو. إلا أنه نسبة لاختلاف الميل الحدي للاستهلاك لدى الذين يدفعون الزكاة والذين يقبضونها فإن للزكاة أثرًا غير مباشر على الدخل القومي عن طريق المضاعف أو المكرر. أما أثرها الآخر على الدخل فهو أثر مباشر إذ تعيد توزيعه بين فئات المجتمع المختلفة وهو الهدف الأساسي من تشريعها لأن المقصود منها أخذ المال من الأغنياء لتوزيعه على الفقراء.

وفي بناء نموذج دالة الاستهلاك للمجتمع الإسلامي فرق الدكتور مختار بين الميل الحدي لدافعي الزكاة ورمز إليه بـ (ب) والميل الحدي للاستهلاك لقابضي الزكاة ورمز إليه بـ (جـ). إلا أن (ب) هي في ذات الوقت الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع ككل في النموذج الكينزي أي لمجتمع غير إسلامي ولا يلتزم بدفع الزكاة مما يستوجب التفريق بينهما باستخدام رمز خاص للميل الحدي لدافعي الزكاة في النموذج الذي بناه الدكتور مختار للمجتمع الإسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تصور الأستاذ متولي للمجتمع الإسلامي على أساس أنه يتكون من فئتين فقط من حيث الدخل فيه تبسيط للواقع بأكثر مما يجب وذلك لأن الزكاة وشروط وجوبها تقسم المجتمع الإسلامي إلى ثلاثة فئات دخلية باعتبار أن هناك نصابًا محددًا يجب بلوغه وأن يحول عليه الحول لتجب الزكاة. كما أن لمستحقي الزكاة شروطًا محددة. وعليه فإن المجتمع الإسلامي من حيث الدخل ينقسم إلى ثلاثة مجموعات دخلية وهي:

١- من تجب عليهم الزكاة وهم الذين بلغوا النصاب فأكثر.

٢- من لا يستحقون قبض الزكاة لأن شروط ذلك لا تنطبق عليهم وفي نفس الوقت لا يجب عليهم دفعها لأنهم لم يبلغوا النصاب الذي يحول عليه الحول.

٣- من يستحقون قبض الزكاة.

وعليه فإن المعادلات التي بناها الأستاذ متولي لإجراء تحليله لنظام الزكاة يجب أن تشتمل على ثلاثة أنماط من الميل الحدي للاستهلاك عوضًا عن اثنين فقط. فالأول يرمز للميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لدافعي الزكاة (ر) والثاني للذين لا يستحقون قبض الزكاة ولا تجب عليهم الزكاة (ز) والثالث للذين يستحقون قبض الزكاة (جـ). والتي يمكن ترتيبها كما يلي:

جـ > ز > ر

أما فيما يتعلق بتحديده لدخل الذين تجب عليهم الزكاة وحصيلة الزكاة فلم يأخذ الأستاذ متولي في الاعتبار نصاب الزكاة أيضًا. وبالتالي أهمل دخل الذين لا تجب عليهم الزكاة ولا يستحقونها. لذا فإنه قد اعتبر أن دخل الذين تجب عليهم الزكاة هو (ص ل) وبالتالي فإن دخل الذين يقبضونها هو (ل - ص ل).

ولو أخذنا في الاعتبار دخل الفئة الثالثة واعتبرنا أن نصيبها من الدخل القومي هو (س ل) فإن نصيب كل فئة من هذه الفئات الدخلية الثلاثة من الدخل القومي يمكن تحديده كما يلي:

- دخل دافعي الزكاة = (ص ل) وبالتالي فإن حصيلة الزكاة = (ن ص ل) وليست (ن ل) كما جاء في مقال الدكتور متولي.

- دخل الذين لا يدفعون ولا يقبضون الزكاة = س ل

∴ دخل الذين يستحقون الزكاة = (ل- ص ل- س ل) = ل (١- ص س)

حيث تشير (ص) و (س) إلى نسبة نصيب كل من الفئة الأولى والثانية من الدخل القومي. وأما الفئة الثالثة فنسبة نصيبها هو (١- س- ص).

وإذا كان دخل الفئة الثالثة يساوي صفرًا وهو أمر غير متوقع فإن نسبة نصيب الفئة الأولى (ص) يساوي الوحدة ناقصًا نسبة نصيب الفئة الثانية (س) غير أن نصيب الفئة الثانية سيكون موزعًا على عدد كبير جدًا من الأفراد بحيث لا يمتلك أيًا منهم نصاب الزكاة الذي يحول عليه الحول، وفي ذات الوقت لديه من الدخل ما يجعله غير مستحق للزكاة.

وبناء على ذلك، فإن دالة الاستهلاك في مجتمع إسلامي ستكون كما يلي:

ك = م + ز س ل + جـ ل (١ – ص– س) + ر ص ل + جـ ن ص ل

∴ الميل الحدي للاستهلاك في مجتمع إسلامي يساوي:

$$\frac{\text{دك}}{\text{دل}} = \text{ز س} + \text{جـ (١ – ص– س)} + \text{ر ص} + \text{جـ ن ص}$$

والميل المتوسط للاستهلاك في مجتمع إسلامي يساوي:

$$\frac{\text{ك}}{\text{ل}} = \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ز س} + \text{جـ (١ – ص – س)} + \text{ر ص} + \text{جـ ن ص}$$

وفي كلتا الحالتين فإنه من الصعوبة تحديد أن الميل الحدي للاستهلاك أو الميل المتوسط للاستهلاك في مجتمع إسلامي أكبر من مثليهما في مجتمع غير إسلامي والذي يساوي (ب) و($\frac{\text{م}}{\text{ل}}$ + ب) على التوالي كما أوضح الأستاذ متولي. ولكي نتمكن من المقارنة السليمة لابد لنا من معرفة نسبة نصيب كل من الفئات الثلاثة في المجتمع الإسلامي من الدخل القومي أي لابد من معرفة س (نسبة نصيب فئة الذين لا تجب عليهم الزكاة ولا يستحقونها من الدخل القومي) و ص (نسبة نصيب فئة دافعي الزكاة من الدخل القومي) قبل التأكد من أن الميل الحدي للاستهلاك أو الميل المتوسط للاستهلاك أكبر في المجتمع الإسلامي أم لا بالمقارنة مع المجتمعات غير الإسلامية.

أضف إلى هذا فإن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف مما يجعل الميل الاستهلاكي في المجتمع الإسلامي أقل من غيره من المجتمعات ذات الدخل المماثل. وليس بالعكس.

أما النقطة الخاصة بأثر الزكاة كحافز على الاستثمار فإن ما أورده الدكتور متولي صحيح ونتفق معه في ذلك لأن الزكاة تجب أساسًا على الاكتناز والادخار غير المستثمر مما يزيد الحافز على الاستثمار. ولكن قد يتعارض هذا مع ما استنتجه سابقًا بأن الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع الإسلامي أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في غيره. فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرًا فإن الميل الحدي للادخار سيكون صغيرًا لأن مجموعهما معًا يساوي واحد. لذا فإن القول بأن الميل

الحدي للاستهلاك في المجتمع الإسلامي أكبر مما في غيره يعني أن الميل الحدي للادخار أقل مما في غيره وبالتالي فإن الاستثمار في المجتمع الإسلامي سيكون أقل من غيره وهذا يتناقض مع ما ذكره (ونؤيده فيه) بأن الزكاة تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات. إن أثر الزكاة الايجابي في زيادة الاستثمارات يعني أنها كذلك تؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وليس العكس.

والنقطة الأخيرة التي نود التوقف عندها هي المعادلة رقم ٢٩ من نظام المعادلات التي توضح التوازن العام في اقتصاد إسلامي في صفحة ١٢. فهذه المعادلة تشير إلى أن عرض النقود (ع ن) يساوي الطلب على النقود (ط ن). بينما أوضح الأستاذ متولي أن سعر الفائدة في النظام الإسلامي يساوي صفرًا كما هو معلوم، وبناء على ما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة. ولكن القول بأن ط$_{ن}$ = ع$_{ن}$ يستلزم أن هناك سعرًا للنقود وكمية معينة منها يتحقق عندها التوازن بين العرض والطلب على النقود. وقد أوضح الدكتور مختار في هامش صفحة ١٣ ملحوظة رقم (٦) إن ضريبة الأحوال الاقتصادية تمكن من تحقيق التوازن النقدي في اقتصاد لا يسمح بالفائدة. ولأهمية هذه النقطة لأنها تمس متغيرًا جوهريًا من متغيرات الاقتصاد الإسلامي فإنها تحتاج للمزيد من الشرح والتوضيح حتى يتمكن القارئ من معرفة تأثير هذه الضريبة على تحقيق التوازن النقدي بدون فوائد بدلاً من وضعها كملحوظة هامشية.

د. محمد حامد عبد الله
قسم الاقتصاد
جامعة الملك سعود- الرياض